

الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

نيودلهي، 15-24 أكتوبر 2024

القرار 52 – مكافحة الرسائل الاقحامية والتصدي لها

تمهيد

الاتحاد الدولي للاتصالات وكالة متخصصة للأمم المتحدة في ميدان الاتصالات. وقطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) هو هيئة دائمة في الاتحاد الدولي للاتصالات. وهو مسؤول عن دراسة المسائل التقنية والمسائل المتعلقة بالتشغيل والتعريف، وإصدار التوصيات بشأنها بغرض تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي.

وتحدد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) التي تجتمع مرة كل أربع سنوات المواضيع التي يجب أن تدرسها لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات وأن تُصدر توصيات بشأنها.

وتتم الموافقة على هذه التوصيات وفقاً للإجراء الموضح في القرار رقم 1 الصادر عن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات.

وفي بعض مجالات تكنولوجيا المعلومات التي تقع ضمن اختصاص قطاع تقييس الاتصالات، تعد المعايير اللازمة على أساس التعاون مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) واللجنة الكهروتقنية الدولية (IEC).

القرار 52 (المراجع في نيودلهي، 2024)

مكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها

(فلوريانوبوليس، 2004؛ جوهانسبرغ 2008؛ دبي، 2012؛ الحمامات، 2016؛ نيودلهي، 2024)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (نيودلهي، 2024)،

إذ تدرك

(أ) الأحكام ذات الصلة من الصكوك الأساسية للاتحاد؛

(ب) "إعلان المبادئ" الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) يشير في الفقرة 37 إلى أن: "الرسائل الاقتحامية تمثل مشكلة هامة ومتزايدة للمستعملين والشبكات ولإنترنت برمتها. وينبغي تناول مسألة الرسائل الاقتحامية والأمن السيبراني على المستويات الوطنية والدولية الملائمة"؛

(ج) أن "خطة العمل" الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات تشير في الفقرة 12 إلى أن: "الثقة والأمن ركيزتان من الركائز الأساسية لمجتمع المعلومات" وتنادي "باتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الرسائل الاقتحامية على المستويين الوطني والدولي"؛

(د) الأجزاء ذات الصلة من القرارين 130 (المراجع في بوخارست، 2022) و174 (المراجع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

(هـ) أن تقرير رئيس اجتماعي القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) اللذين نظمهما الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن موضوع مكافحة الرسائل الاقتحامية، أيد اعتناق نهج شامل في مكافحة الرسائل الاقتحامية يتألف مما يلي:

1' التشريعات القوية

2' إقامة تدابير تقنية

3' إنشاء شراكات مع جهات الصناعة للتعجيل بالدراسات

4' التعليم

5' التعاون الدولي؛

(و) الأجزاء ذات الصلة من القرار 45 (المراجع في كيغالي، 2022) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

(ز) المقرر 630 الصادر عن مجلس الاتحاد، الذي اعتمده في دورته عام 2023، بشأن موارد إعلامية لمساعدة الدول الأعضاء على بناء قدراتها في مجال الأمن السيبراني والصمود السيبراني،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار

(أ) أن مرسلي الرسائل الاقتحامية يستغلون بشكل متزايد الطبيعة العابرة للحدود للإنترنت والاتصالات؛

(ب) أن غياب علاج بسيط لمكافحة الاقتحامية يؤكد الحاجة إلى نهج تعاوني متعدد الأوجه فضلاً عن التعاون بين الكيانات العامة والخاصة؛

(ج) أن التعاون الدولي ضروري لوضع استراتيجية شاملة وفعالة لمكافحة الرسائل الاقتحامية؛

(د) أن الرسائل الاقتحامية تستخدم لأغراض تجارية وغير تجارية على حد سواء؛

(هـ) أن النمو السريع للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) قد زود المستعملين بحلول جديدة ومتقدمة متعلقة بالرسائل وطرح تحديات جديدة لمكافحة الرسائل الاقتحامية،

وإذ تضع في اعتبارها

(أ) أن تبادل رسائل البريد الإلكتروني والرسائل النصية والرسائل من خلال الوسائط المتعددة والاتصالات الأخرى عبر الإنترنت أصبح من الوسائل الرئيسية للتواصل بين الناس في العالم؛

(ب) أن هناك في الوقت الحاضر مجموعة متنوعة من التعاريف لمصطلح "الرسائل الاقتحامية" وأن نطاق الرسائل الاقتحامية قد اتسع إلى حد بالغ مع استحداث الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة؛

(ج) أن معنى مصطلح "الرسائل الاقتحامية" يمكن أن يتغير ويتطور مع تطور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يوفر فرصاً جديدة لإساءة استخدام الاتصالات الإلكترونية؛

(د) أن الرسائل الاقتحامية أصبحت مشكلة واسعة الانتشار يمكن أن تتسبب في خسارة في إيرادات مقدمي خدمة الإنترنت ومشغلي الاتصالات، ومشغلي الاتصالات المتنقلة والمستعملين التجاريين؛

(هـ) أن مكافحة الرسائل الاقتحامية بوسائل تقنية يشكل عبئاً على الكيانات المتأثرة، بما في ذلك مشغلو الشبكات ومقدمو الخدمات فضلاً عن المستعملين الذين يتلقون رغباً عنهم مثل هذه الرسائل الاقتحامية غير المرغوبة، إذ تتطلب استثمارات لا يستهان بها في الشبكات والمرافق والأجهزة الطرفية والتطبيقات؛

(و) أن جميع أصحاب المصلحة - بما في ذلك الحكومات والهيئات التنظيمية ومشغلو الشبكات ومقدمو خدمات الإنترنت (ISP) ومقدمو الخدمات عبر الإنترنت والأوساط التقنية المعنية بالإنترنت ومجموعات الدفاع عن الأعمال والمستهلكين وتحالفات المعنية بمكافحة الرسائل الاقتحامية وأفرقة العمل والمجتمع المدني وأفرقة الاستجابة في حالات الحوادث الحاسوبية (CIRT) - لهم دور يؤديونه في الحد الفعال من الرسائل الاقتحامية؛

(ز) أن الرسائل الاقتحامية يمكن أن تُستخدم في أنشطة ضارة مما يؤدي إلى مشاكل خاصة بأمن شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمنظمات والأفراد ويمكن أن تترتب عليها آثار مالية كبيرة؛

(ح) أن الرسائل الاقتحامية تستعمل في بعض الأحيان في أنشطة الجريمة أو الاحتيال أو التضليل؛

(ط) أن الرسائل الاقتحامية مشكلة عالمية تختلف خصائصها باختلاف المناطق، وتؤثر في الكثير من أصحاب المصلحة وبالتالي تتطلب عملاً تعاونياً وتعاوناً دولياً لمواجهتها والتوصل إلى حلول لها؛

(ي) أن معالجة قضية الرسائل الاقتحامية مسألة تتسم بالإلحاح؛

(ك) أن كثيراً من البلدان، خاصة البلدان النامية¹ تحتاج إلى المساعدة فيما يتعلق بمكافحة الرسائل الاقتحامية؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية المحاطة باليابسة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

(ل) أن هنالك توصيات صادرة عن قطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) بشأن هذا الموضوع، ومعلومات ذات صلة من الهيئات الدولية الأخرى، يمكن أن تتيح إرشادات للتطوير المقبل في هذا الميدان، وخاصة في صدد الدروس المستفادة؛

(م) أن التدابير التقنية لمكافحة الرسائل الاحتمالية تمثل واحداً من عناصر النهج المذكور في الفقرة هـ) من "إذ تذكّر" أعلاه؛

(ن) أن اتباع نهج قائم على المخاطر يتضمن مزيجاً من النهج التكنولوجية والإجرائية يمكن أن يساعد في مكافحة الرسائل الاحتمالية بفعالية؛

(س) أنه ينبغي مراعاة بناء القدرات لمكافحة الرسائل الاحتمالية بما في ذلك تعزيز الوعي والتدريب في البلدان في إطار التعاون مع قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد (ITU-D)،

وإذ تلاحظ

(ل) أهمية العمل التقني الذي اضطلعت به حتى الآن لجنة الدراسات 17 بقطاع تقييس الاتصالات وفي إطار المسألة 3/2 لدى قطاع تنمية الاتصالات بشأن تأمين شبكات المعلومات والاتصالات؛

(ب) أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة قد تم الاستفادة منها من أجل دعم انتشار عمليات الرسائل الاحتمالية، مما أدى إلى تطوير تقنيات جديدة للرسائل الاحتمالية،

تقرر أن تكلف لجنة الدراسات 17 بقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد

1 بأن تواصل دعم العمل فيما يتعلق بمكافحة الرسائل الاحتمالية مثل البريد الإلكتروني والرسائل النصية والرسائل من خلال الوسائط المتعددة والاتصالات الأخرى عبر الإنترنت من أجل التصدي للتهديدات القائمة والمستقبلية التي تدخل ضمن اختصاص قطاع تقييس الاتصالات وخبرته، حسب الاقتضاء، على سبيل الذكر لا الحصر:

1' تحديث التعاريف لتعكس الأشكال الناشئة للرسائل الاحتمالية، من قبيل الرسائل الاحتمالية عبر خدمة الرسائل القصيرة (SMS) والمكالمات الصوتية، والرسائل الاحتمالية التي تسهلها الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة؛

2' توضيح المصطلحات المتعلقة بأنشطة الرسائل الاحتمالية والتدابير المضادة لضمان الاتساق والوضوح في التفسير؛

2 بتقديم تقارير دورية إلى الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات بشأن التقدم المحرز بشأن هذا القرار؛

3 بتعزيز البحوث المتعلقة بتطبيقات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة في مجال مكافحة الرسائل الاحتمالية؛

4 بأن تتعاون مع قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU-D) ومع المنظمات ذات الصلة، بما فيها سائر المنظمات المعنية بوضع المعايير ذات الصلة وشركاء التنمية، من أجل مواصلة وضع توصيات تقنية من قطاع تقييس الاتصالات على وجه السرعة بغية إذكاء الوعي وتبادل الممارسات الفضلى، وحوار السياسات، وتوفير التدريب التقني من خلال ورش العمل، بالشراكة مع الدول الأعضاء المستفيدة وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل مشغلي الشبكات ومقدمي خدمات الإنترنت ومقدمي الخدمات عبر الإنترنت والمجتمع التقني للإنترنت ورابطات الأعمال والمجتمع المدني؛

5 بالنظر في النهج القائمة على المخاطر في توصيات قطاع تقييس الاتصالات وإضافاته وتقاريره التقنية ذات الصلة التي تهدف إلى مكافحة الرسائل الاحتمالية، ودمج مجموعة من النهج التكنولوجية والنهج القائمة على العمليات؛

6 بدعم لجنة الدراسات 2 بقطاع تنمية الاتصالات المعنية بمكافحة الرسائل الاحتمالية والتصدي لها في عملها المتصل بتقديم الدورات التدريبية التقنية وأنشطة ورش العمل في مختلف المناطق في مجال القضايا السياسية والتنظيمية والاقتصادية للرسائل الاحتمالية وتأثيرها بما يعود بالنفع على الهيئات التنظيمية ومشغلي الاتصالات؛

7 بمواصلة تحديث دراسة - بما في ذلك من خلال توجيه استبيان إلى أعضاء الاتحاد - بشأن الحجم التقريبي لحركة الرسائل الاحتمالية وأنواعها (مثل الرسائل الاحتمالية بالبريد الإلكتروني، والرسائل الاحتمالية بالرسائل النصية القصيرة، والرسائل الاحتمالية في تطبيقات الوسائط الإعلامية المتعددة المستندة إلى بروتوكول الإنترنت) وخصائصها (مثل الطرق والمصادر الرئيسية المختلفة) لمساعدة الدول الأعضاء ووكالات التشغيل ذات الصلة في تحديد طرق ومصادر وأحجام الرسائل الاحتمالية، وفي تقدير حجم الاستثمارات اللازمة في المرافق والوسائل التقنية الأخرى لمكافحة هذه الرسائل الاحتمالية والتصدي لها، مع مراعاة ما أنجز من عمل بالفعل والتهديدات الماثلة على الساحة فيما يخص الرسائل الاحتمالية؛

8 بمواصلة عملها المتعلق بإعداد توصيات وإضافات وتقارير تقنية ومنشورات أخرى من قطاع تقييس الاتصالات بهذا الصدد،

تكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بتقديم كل المساعدة اللازمة بغية التعجيل بهذه الجهود، والعمل بالتعاون مع الأطراف المعنية من أجل مكافحة الرسائل الاحتمالية بغية تحديد الفرص وإذكاء الوعي بشأن هذه الأنشطة، وتحديد أوجه التعاون الممكنة، حسب الاقتضاء؛

2 بالعمل مع الدول الأعضاء على مستويات التعاون الوطني والإقليمي والدولي من أجل تنفيذ مبادرات عالمية لمكافحة الرسائل الاحتمالية والتصدي لها تشمل التنسيق مع الشراكات الحكومية/الصناعية، وتوعية المجتمع المدني والمستهلكين، وتقديم الأدوات والموارد، حسب الاقتضاء؛

3 بالمساهمة في وضع منصة المورد الإعلامي استناداً إلى أحكام المقرر 630 (دورة المجلس عام 2023) الصادر عن مجلس المنظمة، لتشمل وتحفظ بمستودع للممارسات الفضلى والحلول لمكافحة الرسائل الاحتمالية، بهدف تبادل هذه الموارد بين جميع أعضاء الاتحاد؛

4 بدعم أنشطة لجنة الدراسات 17 ذات الصلة المتعلقة بالتصدي للرسائل الاحتمالية ومكافحتها؛

5 بمواصلة الإقرار بالدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية الأخرى ذات الخبرة في هذا المجال وتعزيز أوجه التآزر والتعاون في مجال مكافحة الرسائل الاحتمالية؛

6 بمواصلة التعاون مع مبادرة الأمين العام بشأن الأمن السيبراني ومع مكتب تنمية الاتصالات فيما يتصل بأي بند يتعلق بالأمن السيبراني بموجب القرار 45 (المراجع في كيغالي، 2022)، وكفالة التنسيق بين هذه الأنشطة المختلفة؛

7 بالمساهمة في تقرير الأمين العام إلى المجلس بشأن تنفيذ هذا القرار،

تدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية إلى

- 1 الإسهام في هذا العمل وتنفيذ هذا القرار بشكل تعاوني؛
- 2 مواصلة إذكاء الوعي بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات وفردى المستخدمين، بأهمية مكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها، ومن ذلك تنفيذ ضمانات أساسية،

تدعو الدول الأعضاء كذلك إلى

- 1 المشاركة على مستويات التعاون الوطني والإقليمي والدولي فيما يتعلق بمسائل ذات صلة بالمعايير في مجال مكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- 2 اتخاذ الخطوات لتشجيع اتخاذ التدابير الملائمة والفعّالة ضمن الأطر الوطنية والقانونية لديها لمكافحة الرسائل الاقتحامية وانتشارها؛
- 3 العمل بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة من أجل مكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها؛
- 4 تعزيز التعاون مع النظراء الدوليين في التصدي للأنشطة العالمية للرسائل الاقتحامية وانتشارها؛
- 5 تشارك الخبرات فيما تبذله من جهود التقييس بشأن مكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها.